

البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.1)

0. معلومات المؤشر (SDG_INDICATOR_INFO)

0.a. الهدف (SDG_GOAL)

الهدف ١١: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

0.b. الغاية (SDG_TARGET)

الغاية ١١-٣: تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على التخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام ٢٠٣٠

0.c. المؤشر (SDG_INDICATOR)

المؤشر ١١-٣-٢: نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويُدار بطريقة ديمقراطية

0.d. السلسلة (SDG_SERIES_DESCR)

0.e. تحديث البيانات الوصفية (META_LAST_UPDATE)

18 أيار/مايو 2022

0.f. المؤشرات ذات الصلة (SDG_RELATED_INDICATORS)

لا ينطبق

0.g. المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي (SDG_CUSTODIAN_AGENCIES)

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)

1. الإبلاغ عن البيانات (CONTACT)

1.A. المنظمة (CONTACT_ORGANISATION)

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)

2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات (IND_DEF_CON_CLASS)

2.A. التعريف والمفاهيم (STAT_CONC_DEF)

التعريف:

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تصنع فرقاً حقيقياً في مجال التنمية الدولية. فهي توفر الخدمات الإنمائية والإغاثة الإنسانية، وتبتكر في تقديم الخدمات، وتبني القدرات المحلية، وتدعم الفقراء وتناصر قضاياهم. غير أن الجهود الفردية لهذه المنظمات لا تكفي لإحداث الأثر الإيجابي المرجو من حيث النطاق والحجم والاستدامة. يتعين على منظمات المجتمع المدني أن تشارك بفعالية أكبر في العمليات الحكومية الرامية إلى صياغة السياسات العامة. وإن تنمية المستوطنات البشرية المستدامة تستلزم المشاركة النشطة لجميع الجهات المعنية الرئيسية، مع إيلاء اهتمام خاص بالمستفيدين من البرامج الإنمائية والفئات الضعيفة. ولذلك، على الحكومات المحلية والوطنية أن تسعى جاهدة إلى تحقيق ما يلي: (أ) تيسير المشاركة المدنية للسكان، وحمايتهم من خلال منظمات المجتمع المدني بخلفياتها المحلية والوطنية والدولية المختلفة؛ (ب) تعزيز برامج التثقيف والتدريب في مجالي التربية المدنية وحقوق الإنسان، لتوعية سكان المناطق الحضرية بحقوقهم والدور المتغير الذي يضطلع به كل من النساء والرجال والشباب والشبان في المناطق الحضرية؛ (ج) تذليل العقبات التي تحول دون مشاركة الفئات المهمشة اجتماعياً، وتعزيز عدم التمييز، والمشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والشباب والشابات والفئات المهمشة. للتوصل إلى رصد كامل لهذا المؤشر، تبرز أهمية تعريف المدن ككيانات فريدة من نوعها، وتحديد ما يُقصد بالهيكل التي تتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر. في المقابل، التخطيط الحضري وإدارة المناطق هما مفهومان أكثر وضوحاً، إذ عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات

البشرية في العقود القليلة الماضية على تطوير هذين المفهومين، وحرص على تحديدهما بوضوح تام في وثائق الخطة الحضرية. وقد وُفّر الخبراء الذين عملوا على وضع منهجية هذا المؤشر التعاريف التالية ليُستَرد بها في إعداد المؤشر.

المفاهيم:

المدينة أو المنطقة الحضرية: منذ عام 2016، بدأ موئل الأمم المتحدة وشركاؤه بإجراء مشاورات ومناقشات عالمية لحصر نطاق التعريفات المجدية في عملية الرصد والإبلاغ على المستوى العالمي. بعد مشاورات مع 86 دولة عضواً، أقرّت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسين (أذار/مارس 2020) مقياس "درجة التحضر" (DEGURBA Degree of Urbanisation) كأسلوب عملي في تعيين حدود المدن والمناطق الحضرية والريفية لأغراض المقارنة الإحصائية الدولية! ويجمع هذا التعريف بين حجم السكان وعتبات الكثافة السكانية لتصنيف كامل الأراضي الخاصة ببلدٍ ما على امتداد التسلسل الحضري والريفي المتصل، محدداً المدى الكامل للمدن، بما في ذلك الأحياء الكثيفة سكانياً الواقعة خارج حدود البلديات المركزية.

المفاهيم الأخرى:

المشاركة الديمقراطية: تتيح الهياكل وتشجّع مشاركة المجتمع المدني الذي يمثل شريحة واسعة من المجتمع بما يضمن تمثيل متساو لجميع أفراد المجتمع الذين يتمتعون بحقوق متساوية في المشاركة والتصويت.

المشاركة المباشرة: تتيح الهياكل وتشجّع المجتمع المدني على المشاركة المباشرة النشطة في عملية صنع القرار، من دون وسطاء، وفي كل مرحلة من مراحل تخطيط وإدارة المناطق الحضرية.

المشاركة المنتظمة: تتيح الهياكل وتشجّع المجتمع المدني على المشاركة في كل مرحلة من مراحل تخطيط وإدارة المناطق الحضرية، وكل ستة أشهر على الأقل.

الفئات المهمشة: فئات السكان التي لا تُعطى عادةً صوتاً متساوياً في عمليات الحوكمة. وتشمل هذه الفئات، على سبيل المثال لا الحصر، النساء، والشباب والشابات، والمجتمعات المحلية المنخفضة الدخل، والأقليات الإثنية، والأقليات الدينية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين، والأقليات من حيث التوجّه الجنسي والهوية الجنسية، والمهاجرين.

الهياكل: أي هيكل رسمي يتيح مشاركة المجتمع المدني. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التشريعات الوطنية أو المحلية، والسياسات، واجتماعات مجالس المدن، والمواقع الشبكية، والانتخابات، وصناديق الاقتراحات، وعمليات الطعون، وفترة الإشعار بمقترحات التخطيط، وما إلى ذلك.

المجتمع المدني: يجمع المجتمع المدني بين المنظمات غير الحكومية، ومجموعات المجتمع المحلي، ومنظمات المجتمعات المحلية، ومجموعات التمثيل الإقليمية، والنقابات، ومعاهد البحوث، ومراكز الفكر، والهيئات المهنية، والمجموعات الرياضية والثقافية غير الربحية، وأي من المجموعات الأخرى التي تعبر عن مصالح وإرادة الأعضاء والمجتمع الأوسع.

إدارة المناطق الحضرية: المسؤولون، بمن فيهم المسؤولون المنتخبون والموظفون العموميون، المعنيون بإدارة المدن في جميع القطاعات، مثل الطرق، والمياه، والصرف الصحي، والطاقة، والمساحات العامة، وملكية الأراضي، وما إلى ذلك.

اتخاذ القرارات المتعلقة بميزانية المناطق الحضرية: عملية تخصيص الأموال اللازمة لمختلف قطاعات إدارة المناطق الحضرية، بما في ذلك الطرق، والمياه، والمرافق الصحية، والطاقة، والمساحات العامة، وملكية الأراضي، وما إلى ذلك.

التخطيط الحضري، بما في ذلك التصميم والاتفاقات: العملية التقنية والسياسية التي تتعلق بتنمية الأراضي واستخدامها، وكيفية استخدام البيئة الطبيعية، وما إلى ذلك. ويغطي مفهوم "التصميم" عملية التصميم الشامل والمحدّد للمساحة العامة، فضلاً عن مفهومي تقسيم المناطق واستخدام الأراضي. وتشير الاتفاقات إلى العقود المبرمة أو الترتيبات المتخذة مع مختلف المجموعات بشأن المسائل المتعلقة بأراضيها، مثل جماعات السكان الأصليين، والبيئات الطبيعية المحمية، وما إلى ذلك.

B.2. وحدة القياس (UNIT_MEASURE)

نسبة (نسبة مئوية)

C.2. التصنيفات (CLASS_SYSTEM)

3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات (SRC_TYPE_COLL_METHOD)

A.3. مصادر البيانات (SOURCE_TYPE)

الخيار الأول: يعمل المقيّمون على دراسة الهياكل على مستوى المدن، استناداً إلى البيانات المجمعة بشأن المتوسطات الوطنية، ومن خلال النظم الإحصائية الوطنية المحلية التي تشكلها وترأسها الوكالات الإحصائية الوطنية. الخيار الثاني: بالنسبة للبلدان التي يتم فيها تغطية مشاركة المجتمع المدني في القانون كشرط ويتم إنفاذها قانوناً، يمكن للمقيمين تقديم تقييم مباشر على المستوى الوطني للممارسة والتغطية للمدن كنسبة مئوية واحدة مقدرّة.

B.3. طريقة جمع البيانات (COLL_METHOD)

الخيار الأول: لقياس مستوى نُظْم المشاركة المباشرة للمجتمع المدني في تخطيط وإدارة المناطق الحضرية على مستوى المدينة، من المقرّر اتباع نهج وثيقة التقييم لتقييم النُظْم المتاحة لمشاركة المجتمع المدني في تخطيط وإدارة المناطق الحضرية، وذلك وفقاً لتقييم يُجرّيه خمسة (5) خبراء محليين، بمن فيهم الخبراء الأكاديميون، وخبراء التخطيط الحضري، وقادة المدن والمسؤولون فيها من السلطات الحكومية المحلية. وكجزء من عملية الرصد والإبلاغ المتعلقة بالهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، أعدّ موئل الأمم المتحدة استبياناً إلكترونياً باستخدام برنامج أدوات الكوبو (Kobo toolbox) (<https://ee.humanitarianresponse.info/x/sh3jEDMr>) يمكن لأجهزة الإحصاء الوطنية أن توجّهه إلى الجهات المعنية حول تخطيط وإدارة المناطق الحضرية لتقييم المشاركة العامة في برامج التخطيط الحضري في مدنها.

تجدر الإشارة إلى أنّ اختيار المدن التي يجري فيها التقييم قد يُحدّد باستخدام العيّنة الوطنية لنهج المدن (https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/06/national_sample_of_cities_english.pdf). ويساعد هذا النهج على استخلاص عيّنة من المدن باستخدام منهجيات علمية وإحصائية سليمة تعتمد على معايير/خصائص خاصة بالمدن تبيّن السياق المحدّد لكل بلد، مع الحرص على أن تمثّل العيّنة أراضي بلدٍ معيّن، وجغرافيته، وتاريخه، وما إلى ذلك.

الخيار الثاني: لقياس مستوى نُظْم المشاركة المباشرة للمجتمع المدني في تخطيط وإدارة المناطق الحضرية على مستوى المدينة والأداء الكلي على المستوى الوطني، يتحقّق المقيّمون أولاً من وجود شرط قانوني راسخ يقتضي بمشاركة المجتمع المدني في التخطيط الحضري وإدارة المدن أو البلديات. وإذا كانت الإجابة نعم، يتولى المقيّمون مسؤولية تقييم ما إذا كان هذا الشرط يُمارس في جميع المدن وجميع البلديات في الدولة. وإذا كانت الإجابة نعم، فيمكن اعتبار أنّ التغطية تبلغ نسبة 100 في المائة على المستوى الوطني. أمّا إذا كانت التغطية جزئية، فلا بدّ من تقدير معدّل التغطية الفعلي.

C.3. الجدول الزمني لجمع البيانات (FREQ_COLL)

يمكن رصد المؤشر على قترات متكررة ومنتظمة مدتها أربع (4) سنوات، وهو ما يسمح بتسجيل أربع (4) نقاط إبلاغ حتى العام ٢٠٣٠.

D.3. الجدول الزمني لنشر البيانات (REL_CAL_POLICY)

تُنشر البيانات المتعلقة بالمؤشر ١١-٣ على أساس سنوي، للاستجابة إلى الارتفاع المتوقّع في عدد المدن/المناطق الحضرية والبلدان التي تُعدّ تقارير حول هذا المؤشر. ومن المرجّح حدوث تغييرات في الاتجاهات داخل المدن و/أو البلدان الفردية على مدى 3 إلى 5 سنوات، لذا، يعتمد المؤشر نافذة زمنية مدتها ثلاث سنوات لمراجعة كل البيانات بشكلٍ شامل، مع إجراء التحديثات اللازمة حسب توفّر بيانات جديدة.

E.3. الجهات المزودة للبيانات (DATA_SOURCE)

الوكالات الوطنية للإحصاء.

F.3. الجهات المجمعّة للبيانات (COMPILING_ORG)

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNHabitat)

يدعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والشركاء الآخرون مختلف العناصر (النظم، وتطوير الأدوات، وتعزيز القدرات، وما إلى ذلك) اللازمة لإبلاغ هذا المؤشر.

G.3. التفويض المؤسسي

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موندل الأمم المتحدة) هو الوكالة المتخصصة للتحضر المستدام والمستوطنات البشرية في الأمم المتحدة. وتستمد الولاية من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة 3327 (XXIX)، الذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه مؤسسة الأمم المتحدة للموندل والمستوطنات البشرية، والقرار 162/32 الذي أنشأت الجمعية بموجبه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموندل). وفي عام 2001، بموجب قرارها 206/56، حولت الجمعية العامة الموندل إلى أمانة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موندل الأمم المتحدة)، مع تفويض لتنسيق أنشطة المستوطنات البشرية داخل منظومة الأمم المتحدة. وعلى هذا النحو، تم تعيين موندل الأمم المتحدة كمنسق عام للهدف 11 وبالتحديد كوكالة راعية لـ 9 من 14 مؤشراً في إطار الهدف 11 بما في ذلك المؤشر 11-3-2. كما يدعم موندل الأمم المتحدة الرصد والإبلاغ عن 4 مؤشرات حضرية محددة في أهداف أخرى.

4. اعتبارات منهجية أخرى (OTHER_METHOD)

A.4. الأساس المنطقي (RATIONALE)

يقيس هذا المؤشر مدى استعداد المسؤولين المنتخبين والمديرين والمخططين لإشراك كل من السكان ومنظمات المجتمع المدني في تخطيط وإدارة المناطق الحضرية على مختلف المستويات، والتقدم المحرز في هذا الصدد. ويتزايد اعتراف السلطات والحكومات المحلية والمجتمع الدولي بأهمية مشاركة المجتمع المدني والسكان في تعزيز التنمية الحضرية. كما أن اتباع نهج محوره الإنسان هو عنصر أساسي في توجيه عمليات التنمية الحضرية بما يتيح تحقيق الملكية المحلية، وتنفيذ مشاريع مجتمعية على مستوى المدينة أو على المستويات المحلية.

تسهم مشاركة المجتمع المدني والمشاركة العامة في إرساء علاقة إيجابية بين الحكومة ومواطني بلدها من خلال التواصل الفعال وتسوية النزاعات بطريقة تشاركية. وإن اتخاذ قرارات التخطيط الحضري من دون تشاور غالباً ما يحول دون تحقيق النتائج المرجوة، ويرتّب أثراً سلبياً على المجتمع ناجمة عن عدم الكفاءة في تخصيص الموارد واستخدامها. والحرص على الأخذ بطائفة واسعة من الآراء من شأنه مساعدة صانعي القرار على فهم طبيعة المشاكل القائمة بين البيئات الحضرية المختلفة، وأوجه الترابط بينها، والسبل المحتملة لحلها.

تمثل التنمية الحضرية انعكاساً للأيديولوجية والمؤسسات الوطنية. تستلزم المشاركة العامة تحقيق توافق واسع النطاق في الآراء، وهو ما يسهم في تعزيز التفاعل السياسي بين المواطنين والحكومة بدرجة كبيرة، وإضفاء شرعية أكبر على عملية التخطيط، كما على الخطة المعتمدة نفسها. وعادةً ما تكتسب الخطط المقترحة فعالية أكبر إذا ما استندت إلى تأييد ائتلاف واسع من الداعمين وتعاونهم على تنفيذها.

إن إشراك المواطنين والمجتمع المدني في إدارة وحوكمة المناطق الحضرية يعزّز عن احترام فعلي لآراء المشاركين واحتياجاتهم وتطلّعاتهم وأملهم. وقد يسهم ذلك أيضاً في تعزيز اندفاعهم في مجال المواطنة والسياسة، وتأثيرهم في التخطيط الحضري والحياة العامة. كما أن أخذ المطالبات والآراء المتضاربة في الاعتبار يسهم في استقطاب ثقة وتأييد أكبر من قبل المواطنين، ويحدث أثراً إيجابياً أوسع نطاقاً على بناء مجتمع نشط ومنصف وشامل للجميع، وتهيئة بيئات حضرية أكثر شمولاً واستدامة.

B.4. التعليقات والقيود (REC_USE_LIM)

يقيس المؤشر مدى توافر الهياكل التي تتيح مشاركة المجتمع المدني في تخطيط وإدارة المناطق الحضرية، وهو ما يعكس توافر الهياكل التي تسمح بمشاركة المواطنين وإدلائهم بأصواتهم. إن تولّي المقيمين المطلعين مهمة التقييم من شأنه أن يفسح المجال أمام التحيزات. وقد تُدرست هذه التحيزات والتباينات خلال المراحل التجريبية التي خلّصت إلى أن الاختلافات الهامشية ليست بالحجم المتوقع. بشكل عام، لا تعكس التقييمات التي يجريها المقيّمون دائماً صورة دقيقة عن فعالية هذه الهياكل أو إمكانية الوصول إليها في مجملها. ولكنها تعطي فكرة محلية عن وجهة نظر هؤلاء المقيّمون بالنسبة لشمولية الهياكل ومدى انفتاحها على مشاركة المواطنين والمجتمع المدني. كذلك، تُدرس التغيرات التي

تطراً على البيانات المتعلقة بالاختلافات بين المدن وداخل البلدان مع مرور الوقت، وهو ما يوفر فهماً أفضل لمصادر الاختلافات والاتساق الداخلي.

يضم نسيج المجتمع المدني طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، مثل المجتمعات المدنية التي يديرها أفراد، والجماعات الأهلية، ومجموعات المناصرة، والشركات والمؤسسات. كما تختلف الآراء كثيراً، وتحديداً بين الفئات المتنوعة المذكورة أعلاه، في ما يختص بجدوى مشاركة المجتمع المدني وأهميتها، وحجم المشاركة التي تتيحها الهياكل المختلفة على المستوى الحضري.

وأخيراً، تنطوي مشاركة المجتمع المدني في تخطيط وإدارة المناطق الحضرية على مسارات وأهداف متداخلة، فضلاً عن مزيج من العناصر المخطط لها وغير المتوقعة. إن السعي إلى إرساء إطار قياس واضح يهدف إلى إيضاح هذه النظريات والمسارات المختلفة، ليس لفرض ضوابط صارمة، بل لمساعدة مديري المناطق الحضرية والمجتمعات المحلية في التوصل إلى فهم أفضل لما يحاولون إنجازه، وكيفية تحقيق الأهداف المرجوة.

كما ندرك أن هناك بعض البلدان التي تتطلب فيها التشريعات التي تحكم المدن والبلديات مشاركة المجتمع المدني في التخطيط الحضري اليومي وإدارة المدن/البلديات. وبالتالي يمكن لمثل هذه البلدان الإبلاغ مباشرة عن مشاركة المجتمع المدني على المستوى الوطني بنسبة 100%، إذا طبقت جميع البلديات في الممارسة العملية المتطلبات القانونية لمشاركة المجتمع المدني في التخطيط والإدارة الحضريين.

4.c. طريقة الاحتماب (DATA_COMP)

لقياس وجود هياكل تتيح المشاركة المباشرة للمجتمع المدني في تخطيط وإدارة المناطق الحضرية على مستوى المدن، نوصي بخيارين:

- 1- بالنسبة إلى البلدان التي لا تفرض شرطاً قانونياً يقتضي بمشاركة المجتمع المدني ولا تُعرف الممارسة أيضاً على مستوى المدينة أو البلدية، أو بالنسبة إلى البلدان التي تفرض شرطاً قانونياً يقتضي بمشاركة المجتمع المدني في تخطيط وإدارة المناطق الحضرية لكن الممارسة لا تُعرف عبر نظام المدن.
- 2- بالنسبة إلى البلدان التي تفرض شرطاً قانونياً يقتضي بمشاركة المجتمع المدني في تخطيط وإدارة المناطق الحضرية، وتُعرف فيها الممارسة أيضاً عبر نظام المدن والبلديات.

الخيار الأول: لقياس وجود هياكل تتيح المشاركة المباشرة للمجتمع المدني في تخطيط وإدارة المناطق الحضرية على مستوى المدن، يستند المعنيون إلى نهج يقوم على بطاقات الأداء وينفذ خمسة (5) خبراء محليين من الحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ولهذه الغاية، يُسترد بتوجيهات المرصد الحضرية الموجودة في العديد من المدن لتحديد واختيار خبراء التقييم المحليين الخمسة. في التدريبات التجريبية، تضطلع المرصد الحضرية بتنسيق التقييمات بوصفها الجهات المزودة للبيانات على مستوى المدن، والأطراف القادرة على تنسيق التقييمات، والتحقق من اتساقها، وضمان اختيار مراجع محلية ملائمة لتوجيه خبراء التقييم في اتخاذ القرارات ووضع النقاط.

يُستخدم استبيان بمقياس ليكرت من 4 نقاط (أعراض بشدة، وأعراض، وأوافق، وأوافق بشدة) لقياس واختبار وجود هياكل تتيح مشاركة المجتمع المدني في تخطيط وإدارة المناطق الحضرية. وقد اتفق الخبراء على دراسة هذه الهياكل من خلال أربعة عناصر أساسية تم تقييمها خلال التجارب على النحو التالي:

- 1- هل توجد هياكل تتيح مشاركة المجتمع المدني في تخطيط المناطق الحضرية على نحو مباشر، بما في ذلك وضع التصميم وعقد الاتفاقات، وتعمل بانتظام، وتُدار بطريقة ديمقراطية.
- 2- هل توجد هياكل تتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في صنع القرارات المتعلقة بإعداد الميزانيات، وتعمل بانتظام، وتُدار بطريقة ديمقراطية.
- 3- هل توجد هياكل تتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تقييم أداء إدارة المناطق الحضرية وإبداء التعليقات، وتعمل بانتظام، وتُدار بطريقة ديمقراطية؟
- 4- هل تعزّز هذه الهياكل مشاركة النساء والشباب والشابات و/أو الفئات المهمشة الأخرى؟

يسجل خبراء التقييم النقاط المخصصة لكل سؤال وفق مقياس ليكرت على النحو التالي:

1 - أعارض بشدة، 2 - أعارض، 3 - أوافق، 4 - أوافق بشدة

الأسئلة	أعارض بشدة (1)	أعارض (2)	أوافق (3)	أوافق بشدة (4)
هل توجد هياكل تتيح مشاركة المجتمع المدني في تخطيط المناطق الحضرية على نحو مباشر، بما في ذلك وضع التصاميم وعقد الاتفاقات، وتعمل بانتظام، وتُدار بطريقة ديمقراطية.				
هل توجد هياكل تتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في صنع القرارات المتعلقة بإعداد ميزانية المناطق الحضرية، وتعمل بانتظام، وتُدار بطريقة ديمقراطية؟				
هل توجد هياكل تتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تقييم أداء إدارة المناطق الحضرية وإبداء التعليقات اللازمة، وتعمل بانتظام، وتُدار بطريقة ديمقراطية؟				
هل تعزّز هذه الهياكل مشاركة النساء والشباب والشابات و/أو الفئات المهمشة الأخرى؟				

يُستخدم مقياس ليكرت لإعطاء النقاط وفق الإرشادات التالية:

أعارض بشدة: لا توجد هياكل قائمة أو متاحة لمشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر، وتعمل بانتظام، وتُدار بطريقة ديمقراطية.

أعارض: توجد هياكل تتيح مشاركة للمجتمع المدني، لكنها مباشرة وتعمل بانتظام، وتُدار بطريقة ديمقراطية بشكل جزئي فقط؛ أو أنها تستوفي معياراً واحداً فقط من المعايير، أي على نحو مباشر، أو تعمل بانتظام، أو تُدار بطريقة ديمقراطية.

أوافق: توجد هياكل تتيح مشاركة المجتمع المدني و/أو تشجعها على نحو مباشر و/أو تعمل بانتظام و/أو تُدار بطريقة ديمقراطية، ولكنها لا تجمع بين هذه المعايير الثلاثة معاً.

أوافق بشدة: توجد هياكل تتيح مشاركة المجتمع المدني وتشجعها على نحو مباشر، وتعمل بانتظام، وتُدار بطريقة ديمقراطية.

تقيّم كل فئة من هذه الفئات الخمس (5) على النحو المبين في الجدول أعلاه من قبل خبير تقييم واحد، ثم يحسب متوسط الدرجات الإجمالية التي يضعها. بعدها يُحتسب متوسط النقاط الممنوحة من جميع المقيّمين لحساب النتيجة النهائية المسجلة لكل مدينة.

لتحديد نسبة المدن التي لديها هياكل تتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام وتُدار بطريقة ديمقراطية، تُحدّد نقطة 2.5 كنقطة وسط على مقياس ليكرت. وقيمة المؤشر هي نسبة المدن التي تُسجّل مجموع نقاط يفوق نقطة الوسط.

وفي المحصلة، إذا كان لدينا في بلد معين العدد N من المدن المشمولة في التقييم، و n هو عدد المدن التي سجّلت مجموع نقاط يفوق نقطة الوسط، تُحسب قيمة المؤشر كالتالي:

$$\text{قيمة المؤشر} = \frac{n}{N} \text{ (يعبر عنها كنسبة مئوية)}$$

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن تحديد عدد المدن التي يشملها التقييم بأثباع نهج العينة الوطنية من المدن. ويساعد هذا النهج في تحديد عينة من المدن وفقاً لمنهجيات إحصائية علمية سليمة، تستند إلى عدد من معايير أو الخصائص المرتبطة بالمدن المدروسة، وتعكس السياقات الخاصة للبلدان. ويكفل ذلك اختيار عينة تمثّل إقليم بلد معين، وجغرافيته، وحجمه، وتاريخه، وما إلى ذلك.

الخيار الثاني: لن يُستخدم نهج وثيقة التقييم لتقييم النظم المتاحة لمشاركة المجتمع المدني في تخطيط المناطق الحضرية وإدارتها، بل من المزمع تقديم تقييم على المستوى الوطني بدلاً من ذلك وفقاً للتأكيد على وجود شرط قانوني يقضي بمشاركة المجتمع المدني في تخطيط المناطق الحضرية وإدارتها، يليه تأكيد على أنّ هذه الممارسة تستوفي الشروط القانونية.

بالتالي، إذا كان N يشير إلى عدد المدن في البلد التي تغطيها الصكوك القانونية التي تفرض مشاركة المجتمع المدني في تخطيط وإدارة المناطق الحضرية، و n يشير إلى عدد المدن/البلديات التي يشارك فيها المجتمع المدني بشكل عملي في تخطيط وإدارة المناطق الحضرية، فإن:

$$= \frac{n}{N} \text{ قيمة المؤشر (يعبر عنها كنسبة مئوية).}$$

4.D. التحقق (DATA_VALIDATION)

كجزء من عملية التحقق، طُوّر مودل الأمم المتحدة نموذجاً لتجميع البيانات التي تنتجها البلدان عبر أجهزة الإحصاء الوطنية وكذلك الوكالات الحكومية الأخرى المسؤولة عن الإحصاءات الرسمية (انظر: <https://data.unhabitat.org/pages/guidance>). من ثمّ يتم فحص البيانات المجمّعة وفقاً لعدد من المعايير بما في ذلك مصادر البيانات المستخدمة، وتطبيق التعاريف المتفق عليها دولياً، والتصنيف والمنهجيات على البيانات من ذلك المصدر، وما إلى ذلك. وبمجرد المراجعة، يتم تقديم الأراء والملاحظات المناسبة إلى البلدان الفردية لمزيد من المناقشة.

4.E. التعديلات (ADJUSTMENT)

أي تعديلات على البيانات يتم الاتفاق عليها بشكل مشترك بعد التشاور مع الوكالات الوطنية ذات الصلة التي تشارك نقاط البيانات للإبلاغ.

4.F. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي (IMPUTATION)

يتوقع من البلدان المعنية تقديم تقارير كاملة وأكثر اتساقاً بشأن المؤشر القائم على خصائص المدن بعد سنتين أو أربع سنوات من العام ٢٠١٥.

4.G. المجاميع الإقليمية (REG_AGG)

وسيتم تقدير البيانات على المستوى العالمي/الإقليمي من الأرقام الوطنية المستمدة من العينة الوطنية للمدن. وسوف تشمل التقديرات الإقليمية التمثيل الوطني باستخدام الترجيح حسب أحجام السكان. سيقود برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الرصد العالمي بدعم من الشركاء الآخرين واللجان الإقليمية.

4.H. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني (DOC_METHOD)

يمكن الاضطلاع على المتاح للخيار الأول عبر الرابط التالي للخيار الأول:

https://unhabitat.org/sites/default/files/2021/08/indicator_11.3.2_training_module_civic_participation.pdf
بالإضافة إلى ذلك، أعدّ مودل الأمم المتحدة محتوى مرئياً ومسموعاً للمؤشر ١١-٣-٢ يمكن الوصول إليه عبر بوابة التعلّم الإلكتروني الخاصة به، وهو يقدّم تعليماً أكثر تفاعلاً لمنتجي البيانات على مستويات مختلفة. ويشمل المحتوى دورات ذاتية للتعلّم الإلكتروني تقدّم إرشادات وصفية وعملية خطوة بخطوة حول كيفية احتساب كل مؤشر. وتهدف هذه الدورات إلى تعزيز القدرات الوطنية على جمع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الحضرية، وتحليلها، ومراقبتها، وقد صُمّمت أيضاً لتجذب مجموعات مختلفة من الناس، من منتجي البيانات إلى الأشخاص المهتمين في فهم المؤشرات وتفسيراتها فحسب. وقد عمد ذلك إلى توسيع مجموعة الخبراء المختصين في مراقبة المناطق الحضرية وتعزيز استيعاب الأدوات واستخدامها داخل البلدان. تتوفر الإرشادات حول تنفيذ العينة الوطنية لنهج المدن عبر الرابط التالي:

https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/06/national_sample_of_cities_english.pdf

4.I. إدارة الجودة (QUALITY_MGMNT)

لضمان الاتساق في إنتاج البيانات عبر البلدان، طور مودل الأمم المتحدة برامج تعليمية تفصيلية خطوة بخطوة عن كيفية احتساب المؤشر ١١-٣-١، والتي تشرح بشكل أكبر الخطوات المعروضة في هذه البيانات الوصفية. وتتوفر البرامج التعليمية التفصيلية على الرابط أدناه، وتخضع هذه المعلومات إلى تحديث مستمر <https://unhabitat.org/knowledge/data-and-analytic> ، و <https://www.urbanagendaplatform.org/learning> ، و <https://data.unhabitat.org/>. يضم مودل الأمم المتحدة فريقاً من خبراء البيانات المكانية المسؤولين عن التّحقّق من صحة البيانات المقدّمة وتقديم الدعم المباشر للبلدان في حساب المؤشرات.

4.J. ضمان الجودة (QUALITY_ASSURE)

يحفظ مؤئل الأمم المتحدة بقاعدة بيانات المؤشرات الحضارية العالمية المستخدمة لرصد تطبيق المقاييس الحضارية المستمدة من أهداف التنمية المستدامة، والتقارير الرئيسية (مثل تقرير المدن العالمية) وغيرها من التقارير الرسمية. وعموماً، يضطلع الموظفون الفنيون في وحدة البيانات والتحليلات باستعراض شامل لجميع البيانات الجديدة، وذلك للتحقق من اتساقها وجودتها قبل نشرها في قاعدة بيانات المؤشرات الحضارية. وتهدف هذه الإجراءات إلى ضمان إدراج المعلومات الأكثر دقة وموثوقية فقط في قاعدة البيانات. وتشمل العناصر الرئيسية التي تُنظر فيها خلال الاستعراض ما يلي: التوثيق السليم لمصادر البيانات؛ تمثيل البيانات على المستوى الوطني، واستخدام المنهجية المناسبة لجمع البيانات وتحليلها (مثل عملية أخذ العينات المناسبة، والقيم المستندة إلى أحجام عينات صحيحة)، واستخدام المفاهيم والتعاريف المناسبة، واتساق اتجاهات البيانات مع التقديرات المنشورة أو المبلغ عنها سابقاً للمؤشر.

4.K. تقييم الجودة (QUALITY_ASSMNT)

بعد تلقّي البيانات من الدول الأعضاء، يستخدم مؤئل الأمم المتحدة قائمة مرجعية خاصة بكل مؤشر (أ) لتقييم التزام عملية إنتاج البيانات بشروط البيانات الوصفية، و(ب) لتأكيد دقة مصادر البيانات المستخدمة لحساب المؤشرات. ويرد كلا العنصرين في نموذج الإبلاغ المُرسَل إلى المكاتب الإحصائية الوطنية، مما يساعد على تقييم مدى اتّباع المدخلات الناتجة عن المؤشرات المقترحة أو المؤشرات البديلة في عملية الحساب. كما يطلب نموذج الإبلاغ بتوفير المعلومات اللازمة لتحديد ما إذا كانت البيانات الوطنية الخاصة بالمؤشر قد أُنتجت من عينة تمثيلية للنظم الحضارية القائمة في البلد، أو إذا أُجريت التقديرات فقط للمدن أو المناطق حضرية التي تتوفر فيها البيانات بسهولة.

5. توافر البيانات والتفصيل (COVERAGE)

توافر البيانات:

تتوافر بيانات عن بعض المكونات في بعض البلدان/أو المدن: في منطقة أفريقيا: مصر (القاهرة)، وموريتانيا (تيفراغ - زينا)، وموزامبيق (ماتولا)، والسنگال (داكار)، والمغرب (الدار البيضاء)، وتنزانيا، وناميبيا، وملاوي.

في المنطقة الأوروبية: إسبانيا (برشلونة)، المملكة المتحدة (مجلس مدينة ستانفورد)، فرنسا (بلدية بلين)، بلجيكا (بروكسل)، برلين (ألمانيا)، نانثير (فرنسا)، أيرلندا، أيسلندا.

في أمريكا اللاتينية، تتوافر بيانات عن مدن معينة في البرازيل وكولومبيا.

وتشمل البلدان الأخرى التي تعمل على توفير بيانات بشأن المدن، وجنوب أفريقيا (مدن عدة)، والسويد، والمملكة المتحدة (مدن مختارة)، وكينيا (5 مقاطعات مختارة).

التسلسل الزمني:

تغطي البيانات المتاحة الفترة التي تبدأ من عام 2018. ونظراً لاختلاف جهود وقرارات جمع وتحليل هذا النوع من البيانات بالنسبة لكل بلد، فإن طول السلسلة الزمنية لكل بلد سيختلف اختلافاً كبيراً.

التفصيل:

التفصيل المحتمل:

- حسب خصائص المدينة
- حسب انتظام المشاركة
- حسب طبيعة الهياكل القائمة وتصنيفها

6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية (COMPARABILITY)

مصادر التباين:

بالنسبة لهذا المؤشر، سيتم استخدام البيانات الوطنية التي تم إنشاؤها من "[نموذج وطني لنهج المدن](#)" لاشتقاق التقديرات النهائية للإبلاغ بالأرقام الوطنية والعالمية. نظراً لأن الوكالات الوطنية مسؤولة عن جمع البيانات، فمن غير المتوقع ظهور فروق بين البيانات التي تنتجها الدولة والبيانات الدولية المقطرة على المؤشر. وفي حالة وجود مثل هذه التباينات، سيتم حلها من خلال الاجتماعات الفنية المخططة وورش عمل تنمية القدرات.

7. المراجع والوثائق (OTHER_DOC)

المراجع:

UN-Habitat. Planning Sustainable Cities: Global Report on Human Settlements 2009. Pages 93-109.

Ziari Keramat Allah, Nikpay Vahid, Hosseini Ali. Measuring The Level Of Public Participation In Urban Management Based On The Urban Good Governing Pattern: A Case Study Of Yasouj. Housing and Rural Environment Spring 2013, Volume 32, Number 141; Page(S) 69 To 86.